المحور الثالث: دور الدولة في الاقتصاد

1. دور الدولة كمنظم لاقتصاد السوق:

شـــهدت العقود الماضـــية جدلاً فكرياً كبيراً بين مؤيدي ومعارضـــي تدخل الدولة في النشـــاط الاقتصـــادي، لعل أبرزه ما روجته المدرســـة الاشـــتراكية التي منحت الدولة حق احتكار وإدارة النشـــاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، ومن ثم فإنها الوحيدة التي لها حق امتلاك موارد ووسائل الإنتاج وأدواته، بينما تبنت المدرسـة الاقتصـادية الكلاسـيكية مفهوم الدولة الحارسـة، التي تمارس وظيفة تقليدية تقتصـر على مجالات الخدمات الأسـاسـية من دفاع وأمن وقضـاء، مع ترك النشـاط الاقتصـادي للأفراد بصـورة جوهرية، إلا أن الاقتصـاد الحر القائم على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، ما لبث أن مرّ بالعديد من الأزمات الاقتصـــادية الواحدة تلو الأخرى لتهتز ثوابته والركائز التي قام عليها مع أحدث الأزمات التي واجهها، والتي تمثلت في الأزمة المالية العالمية. ومن هنا عاد الجدل مرة أخرى حول عودة الدولة في ثوبها التدخلي، ولكن بشكل رقابي ومنظم ومتحكم في آليات السوق التي فشلت في أن تصحح نفسها بنفسها.

وإذا كان آدم سميث (1776) أكد أن السـوق هو أفضـل أداة لتحقيق النمو وتحسـين الرفاه، إلا أنه يتعين على الدولة القيام بدور تنظيمي يتمثل في توفير السـلع العامة مثل الدفاع وسـن القوانين ووضـع التشـريعات وحفظ الأمن والنظام. وقد تبلور دور الدولة بفضـل **الفكر الكلاسـيكي** ليحدد ملامح الحد الأدنى للتدخل في خمس وظائف أسـاسـية تشـمل: حفظ النظام والأمن والعدالة واسـتقرار العلاقات السـياسـية، وتسجيل وإنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، وحماية المنافسة، والشفافية وتوفير المعلومات.

وفي الفكر الحديث، تشكلت ملامح الدور الاقتصادي للدولة بعد تفشي أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929، بسبب تأثير الفكر الاقتصـادي الكينزي الذي تبنى مفهوم تدخل الدولة في النشـاط الاقتصـادي، حيث حدث تحول في دور الدولة من الدولة "الحارسـة" ليشـمل كذلك مجالات إنمائية يتسـع فيها النشـاط الاقتصادي اعتماداً على الإنفاق الحكومي كأداة للتدخل لرفع مستوى الطلب الفعال، وتمثل الدافع وراء هذا التدخل في الحفاظ على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والتشغيل الكامل للموارد.

وقد طبقت نظرية كينز حول ضـرورة تدخل الدولة في توجيه الأسـواق والنشـاطات الاقتصـادية بنجاح في عدد من الدول الرأســمالية الكبرى. ففي الولايات المتحدة طبقها الرئيس فرانكلين روزفلت في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة التي سعى من خلالها إلى تمكين الاقتصاد الأمريكي من مواجهة تداعيات الكساد العظيم، تلك السياسة التي عرفت باسم "الاتفاق الجديد" (New Deal)، وقد تضمنت هذه السياسة خططاً لزيادة الإنفاق العام في البنية التحتية من طرق وجسـور وإنشـاء شـركات للتأمين ضـد البطالة، وخفض معدلات الضـريبة على ذوي الدخول المحدودة وزيادتها على الأثرياء، وزيادة المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام.

وكان دور الدولة المتوازن في النشـــاط الاقتصـــادي في اليابان وتايوان وغيرها من بلدان جنوب شـرق آسـيا، أحد الأسـباب التي أدت إلى "المعجزة الاقتصـادية" التي شـهدتها تلك البلدان في الفترة ما بين سـتينيات وتسـعينيات القرن العشـرين. فقد رفضـت حكومات تلك البلدان آنذاك الأفكار والتوصـيات النيو ليبرالية، وتدخلت الدولة بنشاط في العملية الاقتصادية، واتبعت في مجال التجارة الخارجية سياسة مارست من خلالها حماية شـاملة لقطاعاتها الصـناعية المعدة للتصـدير. وينطبق الأمر نفسـه على بلدان ما يسـمى "الموجة الثانية" من الدول الصناعية الجديدة في آسيا، وكذلك الصين وفيتنام.

تجسدت في عصر العولمة فكرة تخلي الدولة عن دورها وإطلاق العنان لآليات السـوق، خاصـة في أســواق المال التي تركتها الدولة تعمل بمطلق حريتها، فتخلت الدولة عن دورها الرقابي وانتشــرت "المشـتقات المالية"، التي ابتدعها خبراء المال الناشـطون في وول سـتريت، وما لبثت أن نشـأت "فقاعة

المحور الثالث: دور الدولة في الاقتصاد

مالية" أفضت بالنظام الاقتصادي والمالي العالمي إلى أزمة مالية حادة، بدأت بالأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لتمتد عدواها إلى الأسواق المالية في أوروبا، ثم إلى العديد من البلدان الأخرى.

ولا تقتصر هذه الأزمة على البنوك أو النظام المالي فقط، بل تعدتهما إلى الاقتصاد الحقيقي، لتندرج بذلك ضمن سلسلة الأزمات المالية التي ميزت النظام الرأسمالي لأكثر من قرن، والتي زادت حدتها انطلاقاً من سنوات الثمانينيات مع تصاعد ظاهرة العولمة المالية بكل آلياتها من خلال تحرير أسواق رأس المال، ونزع كل القيود المنظمة لها، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وكذلك الانفصال الواضح بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

وقد أوضحت الأزمة المالية العالمية التي انطلقت شرارتها من أكبر اقتصاد في العالم في سبتمبر 2008، أن القطاع الخاص في ظل حرية الأسواق وهدف تعظيم أرباحه قادر على إيجاد أزمات مالية تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، ومن ثم يتعين على الدولة أن تضع تنظيمات تحد من نشاط القطاع الخاص، الذي تنجم عنه آثار سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى وضع إجراءات احتواء نتائج الأزمات المالية.

وقد صدر كتاب لـ "ستجليتز" في عام 2008، حيث حمل عنواناً لافتاً هو "السقوط الحر: الولايات المتحدة والأسواق الحرة وهبوط الاقتصاد العالمي"(6) يقوم فيه بتحليل أسباب الأزمة المالية العالمية، والتي يرى أن أهمها كان التخلص من الضوابط التي تحكم عمل السوق كافة، في ظل سيادة الاعتقاد بأن آخر الأزمات هي أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات، واعتقاد الولايات المتحدة الراسخ أن النمو والسياسات الاقتصادية المبنية على عمل السوق هما سياسات سليمة ولا تقبل المساس.

ويتفق تحليل "ستجليتز" مع رأي الاقتصادي بول كروجمان (Paul Krugman) الحائز أيضاً على جائزة نوبل، والذي يقر بأن نجاح الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمات السابقة كان بفضل وجود قواعد فاعلة تم فرضها بقوة الدولة، كما يقر بأن انهيار النظام المالي هو انعكاس لانهيار النظام الاقتصادي بسبب وجود مشكلات أخرى هيكلية، تشمل تفاوت الثروة وعدم مساءلة ومحاسبة رجال الأعمال والسياسيين والتركيز على المكاسب قصيرة الأجل.

وفي إطار اقتراح "ستجليتز" بإعادة التوزان ما بين الدولة وآليات السوق، يؤكد على أهمية العمل على إعادة توزيع الدخول وتطبيق ضرائب أكثر تصاعدية، باعتبارها من الأدوار التي يجب أن تضطلع بها الدولة لإصلاح ما أفسدته آليات السوق الحرة.

تدخل الدولة في تنظيم اقتصاد السوق:

يُعرف **اقتصاد السوق: "**بأنه نظام اقتصادي يتم فيه تحديد القرارات الاقتصادية وتسعير السلع والخدمات بناء على التفاعلات الإجمالية للأفراد والشركات في الدولة لتحقيق التوازن في السوق".

كما يعرف بأنه: " **نظام اقتصادي يتمتع فيه الأفراد والشركات بحرية المبادرة وحرية تبادل السلع والخدمات وتنقلها دون عوائق. ويتم تخصيص الموارد في ظل هذا النظام عبر مؤسسة السوق وآلية الأسعار التي تسهر على معادلة العرض (الإنتاج) والطلب (الاستهلاك)، دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة لكي تنظم عملية تنسيق الإنتاج.**

وتلعب الأسعار من خلال الإشارات والمعلومات التي ترسلها، دورا آخر يتمثل في توجيه العارضين إلى إنتاج السلع والخدمات المطلوبة من المستهلكين، وتدفع السوق بذلك إلى حالة توازن مثالي (إشباع أكبر قدر من حاجات المستهلكين باستعمال الموارد المتوفرة).

المحور الثالث: دور الدولة في الاقتصاد

ونقيض اقتصاد السوق هو **الاقتصاد المخطط أو المركز (الاقتصاد السوفياتي نموذجا)**، حيث إن الدولة هي التي تقوم بتخصيص الموارد وتحديد السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها، وبأي كميات، وتباع وفقا لأي أسعر.

ويوجد نظام اقتصادي وسيط بين الاثنين يدعى الاقتصاد المختلط، يمزج بين الاعتماد على السوق والدولة معا، وهو المعتمد في معظم بلدان العالم.

وتختلف درجة تدخل الدولة في إطار نظام الاقتصاد المختلط والأشكال التي يأخذها هذا التدخل (الضبط والتقنين، وتحديد بعض الأسعار، والمساهمة في الإنتاج...) من بلد إلى آخر، حسب خصوصيات كل بلد ودرجة نضج مؤسساته وعمق أسواقه ومدى تغول ثقافة المبادرة الحرة بين سكانه.

هناك الكثير من الاقتصاديين على الخلط بين اقتصاد السوق والرأسمالية باعتبارهما الشيء ذاته، لكن الأولى هو التمييز بينهما دون الفصل، لأن العلاقة بين النظامين وثيقة للغاية.

فاقتصاد السوق هو أحد مقومات النظام الرأسمالي، لكن هذا الأخير يبقى أشمل وأعم من اقتصاد السوق ولا يقف عند مسألة الاعتماد على مؤسسة السوق لتنظيم الإنتاج وتنسيق قرارات المنتجين (العرض) والمستهلكين (الطلب).

فالرأسمالية هي نظام يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، في مقابل الاشتراكية التي تقوم على ملكية الدولة (المجتمع) لوسائل الإنتاج.

ومن الممكن نظريا أن يلجأ اقتصاد قائم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى السوق عوضا عن التخطيط المركزي من أجل تنظيم الإنتاج. وهذا الذي يسمى في الاقتصاد بنظام اشتراكية السوق.

ويمكن فهم صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فيما يلي:

- **الدولة الحارسة**: لقد ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل السيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبني على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة، مع اقتصار دورها في جباية الضرائب بما يمكنها من تغطية وظائفها التقليدية، وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الامن والحماية والعدالة والدفاع مع امكانية لإقامة بعض المرافق العامة أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي.
- **الدولة المتدخلة**: وهي دولة غير حيادية بحيث تزايد دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى وظائفها التقليدية، وهذا التدخل نجده في أطروحات التجاريين من خلال فكرة ضمان ميزان تجاري موافق، كما نجده في أطروحات الكنيزين من خلال إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود، كما نجده في أطروحات الاشتراكيين الداعية إلى توسيع الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة للقضاء على التناقض بين المصالح العامة والمصالح الخاصة.
- **الدولة المنتجة:** أو الاشتراكية فهي لا يقتصر دورها في كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدى ذلك إلى عملية الإنتاج والتوزيع إلى جانب الأفراد، وأن وظيفة الدولة في الكثير من الدول التي تبنت النهج الاشتراكي تغيرت حيث أصبحت تسيطر بالكامل على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومع نهاية الثمانينيات تفاقمت أزمة المديونية وارتفاع معدل البطالة وظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى الخاص كل هذه أدت إلى مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

2. السياسات المالية والنقدية:

أ/ تعريف السياسة المالية: هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقات أو إيرادات لإنشاء آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، وبعبارة مختصرة

المحور الثالث: دور الدولة في الاقتصاد

استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وإدارة الدين والموازنة العامة في التنمية والاستقرار الاقتصادي

أما من الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها: "الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة بذلك المالية العامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة".

أهداف السياسة المالية:

- ❖ تعزيز النمو الاقتصادي
- ❖ تقليل البطالة
- ❖ ضبط مستويات التضخم
- ❖ تنفيذ سياسة مالية فعالة.
- ❖ يمكن للحكومة تعزيز استقرار الاقتصاد من خلال التأثير على الدخل القومي وإعادة توزيع الثروة، مما يساعد في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة
- ❖ الحفاظ على استقرار الأسعار
- ❖ تحقيق التنمية المستدامة.

ب/ تعريف السياسة النقدية: «هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية لإدارة العرض النقدي ومعدل الافئدة بهدف تحقيق استقرار اقتصادي، وتعد أحد الأدوات الأساسية التي تمكن الحكومات من التحكم في التضخم ودعم النمو الاقتصادي في الأوقات المتقلبة، إضافة إلى ذلك تعالج السياسة النقدية التوازن بين الطلب والعرض في الاقتصاد، حيث تهدف إلى تعزيز استقرار الأسعار وتيسير شروط الائتمان".

أهداف السياسة النقدية:

- ❖ الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر الذي يعد ضروريا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام
- ❖ تساعد في تعزيز مستويات الاستثمار من خلال تحفيز الائتمان للأفراد والشركات
- ❖ تلعب دورا محوريا في تحديد اتجاه الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي من خلال تحقيق أهدافها الرئيسية
- ❖ يضمن النظام المصرفي وسلامة العملة واستمرارية النمو الاقتصادي في البلاد

3. دور الدولة في إعادة توزيع الثروة:

دور الدولة في إعادة توزيع الدخل والثروة يتحدد هذا من خلال مالية الدولة في المقام الأول، والذي تقوم الدولة من خلاله بتحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات واستخدامها للإنفاق على مجالات معينة، وعادة ما يتقاطع هدف إعادة التوزيع مع أهداف تنموية أخرى فعلى سبيل المثال جمع الضرائب لدعم نظم التعليم ،والرعاية الصحية ترفع من مستويات المعيشة ولكنها في الوقت نفسه ترفع من إنتاجية وكفاءة القوى العاملة وتخفض من تكلفة العمل على أصحاب الشركات الخاصة، ويتصل دور الدولة في إعادة التوزيع اتصالا وثيقا بقضية شرعية الدولة والنظام الاجتماعي ككل لأنه من خلالها يتحدد للمواطنين ـ أو لجزء كبير منهم ـــ ما إذا كان النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يخدم مصالحهم أو يضمن لهم فرصا مستقبلية في الترقي وتحسين مستويات المعيشة، ومن هنا كانت قضية إعادة التوزيع تجمع بين الشرعية السياسية وشرعية النظام الاجتماعي ووظائف الدولة التنموية في آن واحد .